«٢ ـ تؤكد، من جديد، ان جميع التدابير المتخذة من قبل اسرائيل لاستغلال الموارد الطبيعية والبشرية للمناطق العربية المحتلة هي غير شرعية، وتدعو اسرائيل الى ان توقف، فوراً، مثل هذه التدابير.

«٣ ـ تؤكد، من جديد، حق الدول العربية والشعوب التي تخضع اراضيها للاحتلال الاسرائيلي في الاستعاضة والتعويض الكامل عن استغلال ونهب والحاق الضرر بالموارد الطبيعية، وكذلك عن استغلال وتسخير المصادر البشرية في المناطق المحتلة.

«٤ ـ تعلن ان المبادىء المذكورة اعلاه تطبق على جميع الدول».

القضية الفلسطينية في الامم المتحدة، ١٩٧٤ ـ ١٩٨٠

ذكرنا ان تغيرات ذاتية وموضوعية حدثت في حركة التحرر الوطني الفلسطينية، وفي الوضع العربي، والوضع الدولي، ساهمت في تكريس وتعزيز القضية الفلسطينية وقادت الى دعوة منظمة التحرير الفلسطينية لتمثيل الشعب الفلسطيني في اعلى هيئة دولية. ففي الامم المتحدة ـ كما اشرنا آنفاً ـ حدث تبدل عددي ونوعي في هيكليتها. اذ من الناحية العددية ازداد عدد الدول المنضوية تحت لوائها من ٥٦ دولة في العام ١٩٤٧ الى ١٣٨ دولة العام ١٩٧٤ (كتلة دول عدم الانحياز)، وتأثير الزيادة المتمثلة في هذه الدول، الى جانب الدول الاشتراكية، تلقائياً، في مركز القرار الدولي الذي كان، فيما مضى، مصادراً لصالح اسرائيل بسبب الهيمنة الاميركية على المنظمة الدولية.

وفي هذا الصدد، ينبغي التطرق الى عاملين هامين، فلسطيني وعربي، اسهما بشكل كبير في احداث المتغيرات على الساحة الدولية:

١ ـ **فلسطينياً**، المستجدات البارزة التي اطرت العمل النضالي الفلسطيني كانشاء منظمة التحرير إثر انعقاد المؤتمر العربي الفلسطيني الاول في القدس في ٢٥/٥/١٩٦٤، وذلك في ضوء قرارات جامعة الدول العربية العام ١٩٦٣ وقرارات مؤتمر القمة العربي الاول في القاهرة العام ١٩٦٤ ثم اقرار مؤتمر القمة العربي الثاني، في نفس العام، بانشاء جيش التحرير الوطني الفلسطيني. وما كاد يعلن عن بدء الكفاح المسلح في الاول من كانون الثاني (يناير) ١٩٦٥ حتى تكونت ثلاثة الوية عسكرية فلسطينية هي: عين جالوت (في غزة) وحطين (في سوريا) والقادسية (في العراق)، شارك بعضها في حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، كما شارك بعضها، ايضاً، بفعالية، في معركة «الكرامة» في نيسان (ابريل) ١٩٦٨ التي وقعت في غور الاردن الشرقي ضد غزوة عسكرية اسرائيلية لم تحقق اهدافها في احتلال ارض عربية جديدة[١٣]. كذلك، التغييرات البارزة التي حصلت على الساحة الفلسطينية بحلول ياسر عرفات في رئاسة منظمة التحرير بعد سابقيه، احمد الشقيري (١٩٦٤ ـ ١٩٦٧)، ويحيى حمودة الذي تولى رئاسة اللجنة التنفيذية بالوكالة؛ ثم تكريس نهج اكثر ديمقراطية داخل المنظمة منذ العام ١٩٦٩، حيث صار يجرى انتخاب لاختيار اعضاء اللجنة التنفيذية بدل تعيينهم من بين اعضاء المجلس الوطني. يضاف الى ما تقدم، اتضاح الرؤية الفلسطينية، اكثر فاكثر، منذ انعقاد الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني في شباط (فبراير) ١٩٦٩ لجهة رفض الوصاية العربية، والدولية، ورفض التدخل في شؤون القضية الفلسطينية؛ ثم تعزيز المنظمة لوجودها في لبنان عبر اتفاقية القاهرة التي ابرمت في ٣ تشرين الثاني (نوفمبر) من العام ١٩٦٩، واتفاقية ملكارت في ايار (مايو) ١٩٧٣. وفي الدورة ذاتها، اعلن المجلس الوطني انه يعتبر حركة التحرر الفلسطينية جزءاً من حركة التحرر في العالم. ومع ان المنظمة